مقدمـــــــــة:

إن نهوض الدولة وعظمتها يستوجب وجود إدارة عامة متمكنة وأجهزة إدارية قوية تشرف على تسيير شؤونها، وتجسد هـ ذه الإدارة العامة تحقيق المصلحة العامة وسد حاجيات الأفراد كهدف رئيسي لها، بحيث تعمل وفق ما يتيح لها القانون بواسطة طرق لممارسة أعمالها وتحقيق ابرز أهدافها السامية وتأتي طريقة القرار الإداري على رأس قائمة تلك الطرق.

فالقرار الإداري ، يعتبر أحد ابرز معالم السلطة لكونه يعتبر عمل قانوني صادر بصفة انفراديةٍ من سلطة إدارية، الهدف منها إنشاء وضع قانوني جديد او تعديل أو إلغاء وضع قانوني قائم، حيث يحمل هذا القرار الصادر من الإدارة المختصة الطابع التنفيذي له، ويصبح نافذا في حق الموجه لهم هذا القرار من يوم صدوره وتبليغهم به.

لكن قد يشوب هذه القرارات عيب وتكون قرارات غير مشروعة، لذالك اتاح المشرع للأفراد باب اللجوء الى القضاء لإلغاء هذا القرار أو توقيفه، إلا ان بعض الأفراد يتبادر في أذهانهم أن القصد من رفع دعوى الإلغاء هو توقف تنفيذ القرار الإداري، لكن هذا خاطئ لأن هذا الطعن بالإلغاء ليس له أثر موقف للقرار الإداري اعتمادا على المبدأ العام "الأثر غير الموقف لتنفيذ القرار الإداري".

وأن رفع دعوى الإلغاء بناءا على قرار معين بحجة عدم مشروعيته لا يمكن ان ينال من نفاذ هذا القرار، وإلا انتهينا إلى نتيجة لا يمكن التسليم بها وهي: شل نشاط الإدارة تماما ، لأن هذا النشاط يقوم معظمه على القرارات الإدارية، ولهذا إمتازت القرارات الإدارية بصفة السلامة إلى حين إثبات العكس.

ومن المعروف سابقا بأن الفصل في الخصومة الإدارية يتطلب وقتا طويلا بسبب ثقلها في جانب الإجراءات والتحقيق، وهذا قد يترتب عنه نتائج يصعب إصلاحها في حق رافعي دعوى الإلغاء في هذا القرار الإداري، ولهذا وجد نظام جديد أخر كاستثناء من المبدأ العام، وهو رفع دعوى وقف تنفيذ القرارات الإداري ة بهدف حماية الحقوق والحريات التي خولها القانون للأفراد.

يعتبر الأمر الذي لا نقاش فيه هو أمر دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري لكونها دعوى مشتقة من اصل اكبر درجة وهي دعوى الإلغاء التي ترمي لإلغاء القرار الإداري وشل أثاره للأبد. اما هدف دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري يكمن في شل أثار القرار لفترة مؤقتة، فتعتبر دعوى الإلغاء بسبب ما يغمرها من ظروف من قبيل الدعاوي المستعجلة بطبيعتها.

لهذا كله تعتبر دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري دعوى تدخل ضمن ن ظام في غاية الأهمية، لما يحققه من إسقرار في مراكز الافراد متى توافرت شروط دعواه قي مواجهة الإدارة إلى حين الفصل في موضوع دعوى الإلغاء. ولموضوع دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري أهمية بالغة في القضاء الإداري، لأنها تمر مباشرة بحقوق وحريات الأفراد، وهذا في حالة قيام الإدارة بتعسف أو بعد الإدارة عن مبدأ المشروعية، الذي يسهر القضاء الإداري على تحقيقه بفضل رقابته البعدية على أعمال الإدارة.

إن سبب إختيارنا لهذا الموضوع يرجع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية،فالأسباب الذاتية تكمن في أهمية الموضوع في واقعنا العلمي وهذا نتيجة لتزايد الطعون في القرارات الإدارية أمام القضاء الإداري وه ذا ما خلق أثار سلبية في حقوق وحريات الأفراد، وكذلك الرغبة في فهم أعمق وأشمل لموضوع دعوى وقف تنفيذ القرارات

الإدارية أمام القضاء الإداري، اما الأسباب الموضوعية فتكمن في إلقاء الضوء على دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية وتطبيقها في القضاء الإداري.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع نحاول طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إعتبار دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية دعوى يمكن أن تحقق التوازن بين المصالح الفردية ومتطلبات النشاط الإداري؟

وللأجابة عن الإشكالية المطروحة ، وتحقيقا للأهداف المسطرة فقد رأينا انه من الأنسب لنا في هذه الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية والمنهج المقارن بصفة ثانوية، كما تمت الإستعانة بالمنهج الوصفي لوصف بعض الحالات إن تطلب الأمر ذلك، أما المنهج التحليلي فذلك لتحليل بعض النصوص ومحاولة إزالة بعض الغموض عليها.

وقد سعينا في دراستنا ، إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة وتب يان أبرز معالم دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية وقد قسمنا موضوعنا إلى فصلين: فالفـصل الأول بعنوان ماهية دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية والذي بدوره قسمناه إلى مبحثين: الأول مفهوم دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية ثم في المبحث الثاني بعنوان القرار الإداري محل وقف التنفيد، أما الفصل الثاني: الاحكام الإجرائية لدعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية، وهو مقسم للمبحثين الأول منه بعنوان الشروط المتبعة في دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية ، اما الثاني بعنوان الحكم الصادر في دعوى وقف تنفيذ القرارات الإدارية والطعن فيها.